

المرفق رقم (2)
نموذج المشروع الشخصي



نموذج المشروع الشخصي للترشيح لشغل منصب مدير(ة) إقليمي(ة) ب.....

1. السياق العام للمشروع

يعين أن يستحضر المشروع الشخصي للمترشح(ة) مجموعة من العناصر التي تيزّ السياق الحالي لتدبير منظومة التربية والتكوين:

- تفعيل أحكام الدستور الجديد للمملكة وخاصة ما يتعلق منه بترسيخ الحكامة الجيدة، وتسهيل أسباب الاستفادة العادلة من الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج ذاتي جودة، واعتبار التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة؛
- التوجيهات الملكية السامية ذات الارتباط بقضية التربية والتكوين، وخاصة خطابي ذكرى ثورة الملك والشعب لعامي 2012 و2013، وافتتاح الدورة التشريعية الخريفية للعام 2014، والذكرى 16 لعيد العرش المجيد؛
- تفعيل أدوار المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي الذي قام بإصدار تقرير تحليل حول تقييم تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وإعداد الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي 2015-2030؛
- تجميع قطاعي التربية الوطنية والتكوين المهني في وزارة واحدة، وتفعيل مجموعة من التدابير التي تجسد الاندماج والتكامل بين هذين النظالمين؛
- دخول المنظومة التربوية مرحلة جديدة في مسار تطورها، تروم تأهيل المدرسة المغربية وفق منظور شامل واستراتيجي، يتأسس على مرجعية الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي؛
- انخراط الوزارة في سيرورة للتزيل الأولى للرؤية الاستراتيجية من خلال تفعيل التدابير ذات الأولوية؛
- ترسیخ تجربة اللامركزية واللاتمركز في تدبير الشأن التربوي، بما أفرزته هذه التجربة من مكتسبات إيجابية يتعين تشبيتها، ومن إكراهات ونواقص يتعين تجاوزها؛
- الشروع في تفعيل ورش الجهة المتقدمة، والذي يشكل قطاع التربية والتكوين أحد الأعمدة الأساسية لإنجاحه وتمكنه من بلوغ أهدافه المرتبطة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية والمتعددة.

2. الهيئة العامة للمشروع الشخصي

بشكل عام، يتعين أن يستحضر المشروع الشخصي للمترشح(ة)، المهام والاختصاصات المسندة للمديريات الإقليمية بوجوب أحکام النصوص التشريعية والتتنظيمية الجاري بها العمل، وأن يتمحور حول جانب تشخيصي وجانب استشرافي، مع إمكانية تضمين هذا المشروع بعض المرفقات التي يراها المترشح(ة) ضرورية لإغناء المشروع.

وفي هذا الصدد، يتعين أن يأخذ المشروع الشخصي بعين الاعتبار التوجهات الاستراتيجية الجديدة للوزارة، في ضوء رافعات ومستلزمات التجديد المضمنة في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي 2030-2015، وباستحضار التدابير ذات الأولوية التي تعمل الوزارة على أجرائها في إطار التنزيل الأولي للرؤية الاستراتيجية، إلى جانب دمج قطاعي التربية الوطنية والتكون المهني في قطب واحد. وتعتبر هذه المحددات بمثابة مرجعيات أساسية يتعين أن تؤطر المشروع الشخصي للمترشح(ة)، وأن تبرز بشكل واضح في ثناياه.

2.1. الجانب التشخيصي

يتم فيه التركيز على تشخيص الوضعية الراهنة ل الواقع التعليمي على مستوى المديرية الإقليمية المعنية، من الناحيتين الكمية والكيفية، عبر إبراز نقط القوة ونقط الضعف التي تميز المديرية الإقليمية ، والتركيز على المؤشرات التربوية الأكثر دلالة، مع إدماج الخصوصيات الجغرافية والمعطيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الإقليمية، واستحضار المستجدات التي يعرفها الحقل التعليمي.

2.2. الجانب الاستشرافي

يتم فيه تحديد العناصر الأساسية لبرنامج العمل والمنهجية التي يقترحها المترشح (ة) في شأن تدبير المديرية الإقليمية وتطويرها والرفع من أدائها، باستحضار الموجهات الاستراتيجية المنظومة التربوية والتي تمت الإشارة إليها أعلاه. ويتم التركيز في هذا المجال، بصفة خاصة، على المحاور التالية:

أ. تعميم المدرس، بما في ذلك تصور المترشح(ة) لإعطاء دفعه قوية لجهود التعميم وتحسين العرض التربوي وتنوعه، وتحقيق المساواة والإنصاف في ولوح التعليم، وتطوير التعليم الأولى، وتشجيع التعليم المدرسي الخصوصي، إلى جانب معالجة بعض الإشكالات الملحة في هذا المجال، وخاصة منها الهدر المدرسي والاكتظاظ؛

ب. تطوير النموذج البيداغوجي وفق مبادئ التنوع والابتكار، وتحسين جودة التعلمات، من خلال التركيز على التدابير التي من شأنها تطوير الوظيفة التربوية للمؤسسات التعليمية والارتقاء بالحياة المدرسية وتحسين جودة التعلمات في مختلف الأسلالك التعليمية، وملاءمة التعلمات لحاجات البلاد ومنهن المستقبل والتكيف من الاندماج؛

ج. الارتقاء بتدبير الموارد البشرية، بما في ذلك تصور المترشح(ة) من أجل تنمية الموارد البشرية ومحنتها أدائها، وترشيد استعمالها، وتحفيزها، والارتقاء بتكوينها، وترسيخ ثقافة الحق والواجب في محن التربية والتکوين؛

د. الارتقاء بالحكامة، في علاقتها بتحقيق أهداف الرؤية الاستراتيجية والتدابير ذات الأولوية، بما في ذلك الجوانب

التالية:

- ✓ كيفية تحسيد استراتيجية عمل الوزارة على الصعيد الإقليمي من حيث المقاربات والأكيال وتنظيم العمل والرفع من القدرات التدبيرية؛
- ✓ تعديل قواعد وآليات الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، والجودة والشفافية وتكافؤ الفرص في الاستفادة من خدمات المنظومة التربوية على الصعيد الإقليمي؛
- ✓ عصرنة وتحديث الإدارة، واستعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في التدبير؛
- ✓ استكمال مسلسل اللامركزية واللاتمركز والدفع به إلى مستوى المؤسسة التعليمية؛
- ✓ تعديل أهداف ومقتضيات الجهوية المتقدمة وإدماج ذلك في تدبير الشأن التربوي الإقليمي؛
- ✓ ترشيد الموارد المالية والمادية المتوفرة للمديرية الإقليمية، وتنويع مصادر التمويل، وعقلنة الإنفاق؛
- ✓ الارتقاء بالشراكات والتواصل، وتحقيق التعبئة المجتمعية حول المدرسة.

هذا، ويمكن للمترشح(ة) التطرق لجوانب أخرى يراها أساسية، ولم تم الإشارة إليها ضمن المحاور المذكورة أعلاه.

3. توجيهات عامة

- يتم إعداد المشروع الشخصي في حدود 20 صفحة على الأكثر، تخصص منها 05 صفحات على الأكثر للجانب المتعلق بالتشخيص، ويخصص باقي للجانب الاستشاري؛
- في حالة اقتباس بعض الأفكار من إصدارات أو دراسات أو بحوث منجزة، تم الإشارة إلى ذلك كراجع ضمن الفقرات المعنية؛
- إعداد المشروع، في ... ٦. نظائر، من بينها نسخة تحمل اسم وتوقيع المترشح(ة) في كل صفحة من صفحاتها، في حين ينبغي أن تكون باقي النسخ خالية من أية إشارة تدل على هوية وصفة المعنى(ة) بالأمر.